

الاستفتاء كشف أزمة النخبة المصرية .. فهمي هويدي



الثلاثاء 22 مارس 2011 12:03 م

22/03/2011

فهمي هويدي :

هل أباغ إذا قلت إنا في مصر كنا قبل الاستفتاء أفضل منا بعده؟ وهل يصح القول إن أجواء الجدل الذي ثار بين المؤيدين للتعديلات الدستورية والمعارضين لها جاءت خصما على الإجماع الوطني وليس تكريسا له أو إضافة إليه؟

(1)

لا أريد بالسؤال أن أصطف مع آخرين ممن سارعوا إلى التشاؤم والتعبير عن القلق، ولكنني أتمنى أن نفكر في الإجابة عنه بعيدا عن الصخب الذي أصبح الإعلام ساحته الرئيسية، بل صار مصدره فضلا عن منبره ونحن نفكر في الموضوع

ولكي لا نقسو على أنفسنا ونحول المناقشة إلى جلد للذات، أرجو أن نضع في الاعتبار ثلاثة أمور هي:

إن الثورة لم تكمل شهرين، بما يعني أننا حديثو عهد بالتجربة كلها، إذ لم يحدث خلال نصف القرن الأخير على الأقل أن استدعي المجتمع لكي يتحمل مسؤوليته إزاء النهوض بالبلد وصناعة حلمه، فلا هم دعونا ولا نحن ذهبنا وكانت النتيجة أنه طيلة تلك المدة كانت السلطة في واد والمجتمع في واد آخر وقد فاجأنا ثورة 25 يناير حين وجدنا أن المجتمع تقدم الصفوف وأسقط السلطة المستبدة، وقرر أن يسترد وطنه المخطوف وأن يأخذ الزمام بيده في إدارة شؤون البلد إن المفاجأة أخذتنا ونحن مشتتون وممزقون سياسيا وفكريا، بحيث أصبح المجتمع مفتقدا للبوصلية الهادية وموزعا على "قبائل شتى"، إن لم تكن متناحرة فيما بينها فهي فاقدة الثقة بين بعضها وبعض إذ في غيبة مشروع وطني يحتشد حوله الجميع، هيمنت الشراذم على الساحة السياسية وصرنا إزاء مفارقة جديرة بالملاحظة، هي أن لدينا وطنيين كثيرا حين توجد لدينا جماعة وطنية حقيقية، متصالحة ويكمل بعضها بعضا

إن ما نلحظه من مرارات ومشاعر غير صحيحة يكاد يكون محصورا في أوساط النخب أو الطبقة السياسية، التي لها هواجسها وحساباتها الخاصة المتأثرة إما بمواقفها الأيديولوجية أو خلفياتها التاريخية

ولأن تلك النخب صاحبة الصوت العالي في مختلف وسائل الإعلام، خصوصا الصحافة والتلفزيون، فإنها وظفت تلك المنابر في التسويق لتلك المرارات والمشاعر غير الصحية على نحو قدم صورة مغلوطة للمجتمع، وكانت نتائج الاستفتاء نموذجاً لتلك الحالة التي ملأت فيها عناصر النخبة الأجواء بحملة واسعة النطاق لرفض التعديلات، في حين تبين أنهم يحدث بعضهم بعضا، وأن أغلبية الرأي العام المصري لا علاقة لها بالموقف الذي عبروا عنه

(2)

إن شئت فقل إن نتيجة الاستفتاء التي أعلنت مساء الأحد الماضي (20/3) دلت على أمرين، أولهما أن السطح في حياتنا السياسية مختلف عن القاع والوهم أكبر من الحقيقة وثانيهما أن بعض الذين أداروا الحوار حول التعديلات الدستورية وقعوا في أخطاء جسيمة ارتدت عليهم وأوقعت بهم أضرارا جسيمة، ذلك أن السنوات التي استمر فيها تزوير إرادة الشعب محت من ذاكرة النخبة خرائط المجتمع المصري وتضاريسه الحقيقية

فصحفنا تتحدث مثلا عن "القوى السياسية" في مصر الراهنة، وبين حين والآخر نقرأ أن تلك القوى اجتمعت وقررت كذا، أو أن ممثليها التقوا شخصيات من أعضاء المجلس العسكري ونقلت إليهم رغبات معينة، كما نقرأ أحيانا أن بعض الزوار الأجانب عقدوا لقاءات مع ممثلي تلك القوى السياسية ... إلخ لكن أحدا لا يسأل عن أوزان تلك القوى على الأرض، خصوصا أن بعضها اكتسب شرعيته وظل يعمل في النور منذ أكثر من 30 عاما دون أن يثبت حضورا يذكر

ذكرت في وقت سابق أن نجاح الثورة التي حدثت في مصر يتطلب إجراء عدة مصالحات، بينها ما يؤدي إلى تطبيع العلاقات بين السلطة والمجتمع والنخبة والمجتمع وذلك لا يتأتى إلا من خلال وضوح الرؤية الإستراتيجية الجامعة وتفعيل القيم الديمقراطية التي تجعل السلطة انتخاب المجتمع وليست قدرا مكتوبا ومفروضا عليه، وهي نفسها التي تعزز القواسم المشتركة وتوفر الآلية التي تجعل النخبة تعبيراً عن ضمير المجتمع ومصلحه وليست بوقا للسلطة أو ظلا لمشروعات مقطوعة الصلة بالواقع المعيش

لقد ألقى كل هؤلاء بثقلهم وراء الدعوة إلى رفض التعديلات الدستورية، وجددوا لذلك ما لا حصر له من الشخصيات العامة، واستخدموا في ذلك كل وسائل الإعلام المرئي والمكتوب والمسومع، حتى الإعلانات المصورة مدفوعة الأجر أسهمت في حملة التعبئة والحشد، ولكن ذلك الجهد لم يصل إلى أقل من ربع الأصوات (22٪) التي كان أغلبها يعوم على سطح المجتمع ولا علاقة لها بعمقه

(3)

الحوار حول التعديلات لم يكن صحيحا، فجاءت نتيجته سلبية من وجهة نظر الجماعة الوطنية^[1] ولأنه لم تكن هناك أوضاع مؤسسية تدير الحوار، فقد ظلت ساحته الحقيقية والمعلنة وهي وسائل الإعلام (الصحف والتلفزيون) والإنترنت (فيسبوك وتويتر).

وللدقة فإن الخلاف في الموضوع بدأ قبل إعلان التعديلات، أعني منذ لحظة إعلان تشكيل اللجنة التي أنيطت بها العملية، إذ ارتفعت أصوات بعض الغلاة منتقدة ذلك التشكيل، ومتحفظة بوجه أخص على وجود أحد أعضاء جماعة الإخوان فيه رغم خلفيته القانونية وخبرته التشريعية^[2]

وقد نقل بعض الكتاب هذا النقد إلى ممثلي المجلس العسكري أثناء الاجتماع معهم، إذ في حين أن أحدهم احتج على ذلك غاضبا فإن آخر سأل بخبث عن عدد المتعاطفين مع الإخوان من بين أعضاء المجلس العسكري^[3]

بكلام آخر، فإن أعراض ما يمكن أن يسمى الإسلاموفوبيا والإخوانوفوبيا ظهرت في الأملق بمجرد تشكيل اللجنة وقبل فتح ملف التعديلات^[4] وهي البذرة التي نمت بعد ذلك وتحولت إلى عنصر فاعل ألقى بظلاله على مسار المناقشات والمواقف اللاحقة^[5]

حين أعلنت التعديلات لوحظ ما يلي: لم يعن التلفزيون الرسمي عرضها على الناس وشرح مضمونها ومراميتها، أغلب الظن بسبب حالة الإرباك التي يمر بها جهازه^[6] وكانت النتيجة أن كثيرين شكلوا انطباعاتهم السلبية والإيجابية عنها من خلال الأصداء التي تردت في وسائل الإعلام الأخرى^[7] ومارس نفر من القانونيين والسياسيين حقهم في نقدها أو الدفاع عنها^[8] وفي تلك المرحلة المبكرة نسبيا كان النقاش محصورا في "الموضوع"، على أساس أن ثمة خلافا في الوسائل وليس الغايات التي كانت محل اتفاق الجميع^[9]

بمضي الوقت حدث تطوران هامان، الأول أن المناقشات تحولت إلى اتهامات بين الطرفين ولعبت وسائل الإعلام دورها في تأجيج هذه المشاعر^[10]

ولأن فيسبوك وتويتر مفتوحان للجميع فقد كان لهما الحظ الأوفر في إشاعة الاتهامات وتأجيحها، بحيث وصلت إلى حد تبادل إطلاق صفات العمالة والتكفير والماسونية والوهابية والاتجار بدم الشهداء وغيرها بين الطرفين^[11]

التطور الثاني تمثل في الاصطافاف في أوساط المؤيدين والمعارضين للتعديلات^[12] ورغم أن الجانبين ضما خليطا من مختلف الاتجاهات الفكرية والسياسية، فإن التعبئة الإعلامية أشاعت بين الناس أن الإسلاميين يؤيدون التعديلات، وأن كل من عداهم يعارضها^[13]

ولم تكن تلك الشائعة مقصورة على وسائل الإعلام المصرية فحسب، وإنما وجدنا لها صدى في الصحافة العربية أيضا^[14] حتى نشرت صحيفة "الحياة" اللندنية على صفحتها الأولى (عدد 18/3) عنوانا قالت فيه: الإسلاميون يخوضون ضد الجميع معركة الاستفتاء على تعديلات الدستور^[15]

وذهبت تلك الحرب الباردة إلى أبعد حين روجت بعض الصحف للادعاء بأن ثمة تحالفا بين الإخوان وفلول الحزب الوطني^[16] ونشرت أنهما أصبا "يدا واحدة" وانتشرت تلك الشائعة العبيثة التي اصطنعت غراما مفاجئا بين الخصمين التاريخيين حتى تحدثت صحيفة الأهرام على صفحتها الأولى في اليوم التالي للاستفتاء عن "تنسيق غير معلن بين الإخوان وفلول الوطني". وكان ذلك التطور بمنزلة منعطف خطر أضاف إلى الاستقطاب عمقا ومرارة^[17]

(4)

وسط الجدل المحتدم والاتهامات المتبادلة ظهرت لافتة في الإسكندرية نسبت إلى أحد الدعاة (الشيخ أحمد المحلاوي) قوله إن تأييد التعديلات واجب شرعي، وتبين أنها حملت توقيع الإخوان المسلمين^[18] حينذاك قامت الدنيا ولم تقعد^[19] واستهجنها المتحدث باسم الجماعة وطلب رفعها، لكن صورتها ظلت تنشر في الصحف يوما بعد يوم^[20]

زاد الطين بلة أن السلفيين دخلوا على الخط بلافاتهم الدينية وبياناتهم التي تفرق ولا تجمع^[21] ولست واثقا من أن التوتر ازداد بعد ظهور عبود الزمر الذي أدين في قتل الرئيس السادات بعد إطلاق سراحه ثلاث مرات في ليلة واحدة، بلحيته الكثة وآرائه المقلقة، ولكن البعض حدثني بذلك^[22]

على الجانب الآخر تبين أن الكنيستين الأرثوذكسية والكاثوليكية أصدرتا "نصائح" لرعاباهما برفض التعديلات^[23] وسمعت رأيين في التعليق على ذلك التوجيه، أحدهما ذكر أنه رد فعل على الاحتشاد الإسلامي وظهور الزمر على التلفزيون^[24] والثاني قال إن التوجهات صدرت قبل ذلك منذ أعلن الإخوان أنهم يؤيدون التعديلات^[25]

ما يلفت النظر في هذا الصدد أن الإعلام المصري استهول العملية وبالعكس كثيرا في حجمها وفي التحويل عليها، واعتبر أن العنصر الديني لعب الدور الأساسي في حسم الاستفتاء لصالح قبول التعديلات^[26]

والغريب في الأمر أن قطاعات غير قليلة من المثقفين تبنت هذا الرأي وتحديثت عن أن البلد انقسم وأن الاستقطاب حدث بين الإسلاميين من جانب والأقباط والوفديين والناصريين واليسار من جانب آخر^[27]

ورغم أن تعليقات المواطنين التي سمعناها خلال بعض البرامج التلفزيونية (قناة دريم، برنامج العاشرة مساء، الأحد 20/3) نقضت ذلك الادعاء وكذبته، إلا أن بعض عناصر النخبة المصرية التي سمعناها مساء اليوم نفسه على شاشة قناة الجزيرة تمسكت به^[28]

لقد قال المتحدثون في البرنامج الأول إنهم ليسوا إسلاميين ولا علاقة لهم بالإخوان لكنهم صوتوا لصالح التعديلات لأنهم يرون أنها توفر لهم الاستقرار الذي ينشدونه، في حين أصر المتحدثون في البرنامج الثاني عن أن أغلب المؤيدين تصوروا أنهم بذلك سيدخلون الجنة!

خلاصتان يخرج بهما المرء من استعراض ما جرى، الأولى أننا خرجنا من الاستفتاء مشوهين وبأسوأ مما دخلنا فيه^[29] والثانية أن أغلب عناصر النخبة فاقدة الثقة في وعي الجماهير حيث تفترض فيها أنها تضم قطيعا من السذج والبلهائ الذين يسوقهم الدعاة والمحرزون فيتعلمون بأذبالهم حيثما يذهبون^[30]

إن الخاطما في إسرائيل يطلقون أثناء كل انتخابات دعوات توزع مساحات في الجنة على الذين يصوتون لصالح من يساندون من المرشحين، لكن أحدا لا يأخذ كلامهم على محمل الجد، ولا يتعرضون لحملة التنديد والترويج التي شهدناها في مصر^[31]

والفرق بينهم وبيننا أنهم هناك يثقون في الناخب اليهودي ويحترمون، أما عندنا فأغلب مثقفينا يستخفون بالناخب ويحتقرونه، رغم أنه هو الذي صنع الثورة التي يتباهون بها وليس غيره^[32]

إنني أخشى أن يذكر لنا التاريخ أن الشعب في مصر صنع الثورة، لكن المثقفين خنقوا روحها

